

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

الأستاذ الدكتور: سعدي يحي - جامعة المسيلة

الأستاذ: بن موفقي علي - أستاذ مساعد "أ" جامعة زيان عاشور "الجلفة"

ملخص:

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يعرفها العالم خاصة في بداية القرن الحالي ، كان على الجزائر لزاما مواكبة ذلك على مختلف الأصعدة ، فقامت بإصلاحات في المجال المحاسبي بهدف التوافق و المعايير المحاسبية الدولية ، وذلك للرفع من مستوى جودة أنظمة المعلومات ، مما ينعكس إيجابا على حوكمة المؤسسات ، هذا ما يسمح بجلب الاستثمارات الأجنبية و تسهيل حركة رؤوس الأموال مما يحد من الاعتماد على الريع البترولي

Abstract:

Under the rapid economic changes that the world knows . especially at the beginning of this century , it was a must for Algeria to keep up with it various levels . it did reforms in the accounting field in order to compatibility and international accounting standards , to raise the levels of quality of the information systems , which reflected positively on the institutions government. This allows to bring the foreign investment and facilitating the movement of capital which reduces reliance on the petroleum income .

مقدمة

تعد نظم المعلومات من بين أهم النظم المكونة للنظام الشامل بالمؤسسة . وذلك لكونها دعامة أساسية لعملية اتخاذ القرار لمختلف الأطراف (داخلية أو خارجية) . كما أن أهمية هذه النظم تختلف باختلاف خصوصية ، اذ تشكل نظم المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لبقية النظم (التسويقية ، الإنتاجية... الخ) نظرا لأنها مرجعية لباقي النظم . ولكي يكون هذا النظام أكثر فاعلية و فعالية كان لابد أن يكون ذو جودة عالية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال بناءه و تصميمه على مبادئ و معايير محاسبية أكثر ملائمة ومرونة مع المتغيرات . وبغية تحقيق هذه الأهداف بالمؤسسة الجزائرية قامت الجزائر على غرار باقي الدول بإصلاحات محاسبية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة بالرفع من مستوى الشفافية من جهة و مقارنة النظام المحاسبي الجزائري لباقي النظم المحاسبية الدولية من جهة أخرى و الذي ينعكس بشكل مباشر على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤدي دور هام في تفعيل الحوكمة المحاسبية.

معايير المحاسبة الدولية والبيئة المحاسبية بالجزائر

تزداد أهمية معايير المحاسبة الدولية في ظل انتعاج الدولة للاقتصاد الحر والانفتاح الدولي ، مما استوجب على الجزائر اتخاذ قرار تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال تبني نظام محاسبي مالي يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية .

أ- أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر: يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال

مايلي¹:

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

«التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر: ان تبني الجزائر اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات، والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية و المحاسبية المطبقة في المؤسسة لاسيما ان هذه الأخيرة تسعى الى الزيادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال .

«تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله: ان التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين و الأجانب، من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي و كذا في إعداد القوائم المالية للرفع من مستوى الشفافية.

«سهولة اجراء التحليل المالي في المؤسسات: يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة او خارجها، صعوبات كبيرة في اجراء تحليل مالي متكامل بسبب اعداد القوائم المالية الختامية وفقا للمخطط المحاسبي، هذا الاخير لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ملائمة ودقيقة، مما يستوجب استخدام ادوات اخرى لجعل هذه المعلومات اكثر جودة .

«سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي: ان توقيع اتفاق الشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية وما ينجر عنه من فتح مناطق التبادل الحر في الجزائر، و مع توقع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من الحتمي ان تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات مع مثيلاتها من مختلف اسواق العالم تعمل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، هذا ما يتطلب من مؤسساتنا تطبيق هذه المعايير المحاسبية وذلك بغية الرفع من درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية لدى مختلف المتعاملين نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية متوافقة لحد ما .

«إعداد القوائم المالية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية، وفق أسس واضحة و مفهومة لدى متخذي القرارات، فالكثير من الإشكالات المحاسبية المطروحة حديثا لم يستطع المخطط المحاسبي معالجتها مما فتح الاجتهادات الشخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تتناول المعايير الدولية هذه المشاكل وتوضح طريقة التعامل معها محاسبيا.

«تطوير البورصة الجزائرية: ان تطور عدد مؤسسات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل التقليدي، ولا يمكن ان تعرف هذه السوق تفعيلا وحيوية الا اذا كانت المؤسسات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية لضمان مستوى عالي في الافصاح المالي والمحاسبي.

- نشير في الاخير انه بالرغم للأهمية التي تكتسيها معايير المحاسبة الدولية الا ان تطبيقها تعترضه مجموعة من المشاكل منها الترجمة وما قد ينجم عنه من فقدان المضمون الحقيقي، كما ان الظروف المحلية قد لا تتلائم مع مضمين بعض المعايير، كما ان خصوصية بعض المعايير وتميزها بالعمومية يفتح باب الاجتهادات الذاتية التي قد تنعكس سلبا في المدى المتوسط والبعيد على مستوى الموثوقية والشفافية.

1. متطلبات ومقومات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر:

من اجل التطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية في الجزائر لابد من تحضير وتكييف البيئة المحاسبية المتمثلة أساسا في المؤسسات الاقتصادية ومهنة المحاسبة، وهذا بغية ان لا تعترض عملية التطبيق صعوبات وعوائق .

أ. **متطلبات التطبيق:** نقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على المؤسسات المهنية والهيئات المهتمة بالمحاسبة و المؤسسات و الجامعات وغيرها ان تقوم به من اجل التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، و يمكن ايجاز اهم متطلبات التطبيق فيما يلي²:

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

« التأهيل العلمي والمهني : يعد العنصر البشري ممثلا في الحاسب عنصر الارتكاز في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، لذلك لا بد من تأهيله علميا و عمليا ليكون قادرا على ممارسة وتطبيق تلك المعايير المحاسبية بشكل صحيح ، و لا يتسنى ذلك الا من خلال مايلي :

❖ تطوير وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس معايير المحاسبة الدولية في الجامعات والمدارس وكذا المعاهد

❖ عقد دورات تدريبية و ورشات عمل للمحاسبين و مدققي الحسابات .

❖ فتح مخابر بحث في المجال المحاسبي و اعادة النظر في القوانين التي تحكم الممارسة المحاسبية .

❖ تضمين معايير المحاسبة الدولية وكذا المراجعة في المقررات و الامتحانات الرسمية

« الأنظمة والتشريعات الناظمة للمحاسبة : يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية الى أسس قانونية تستند اليها المؤسسات

ويمكن تلخيص اهم الأسس في مايلي :³

❖ التشريعات الضريبية : يجب ان تنص التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وفرض

تطبيقها و الالتزام بها في العمل المحاسبي لدى جميع المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير ، ونشير هنا ان الغموض والتحفظ

لا يزال يكتنف ادارة الضرائب بالجزائر و كمثل على ذلك لا الحصر عدم احتساب اقساط الاهتلاك للاصول العائدة

للتمويل الاجاري ، وهذا ما يتنلفى مع قاعدة الاحقية الاقتصادية على الاحقية القانونية .

❖ القانون التجاري : ينبغي ان ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية و ان لا يتعارض معها ، و القانون التجاري

الجزائري لحد الان لا يزال لم يواكب متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

❖ النصوص المنظمة للعمل المحاسبي : لا بد ان ينص القانون المحدد للاطر النظري للمحاسبة في اي دولة تريد تبني معايير

المحاسبة الدولية على توافق كبير مع محتوى ومقرر تلك المعايير ، وبالتالي يكون بالامكان تطبيق معايير المحاسبة الدولية عمليا

لوجود مرجعية معلومة وواضحة، و في الجزائر صدرت مجموعة قوانين ، مراسيم و قرارات من اجل بناء النظام المحاسبي المالي .

❖ القانون المنظم لسوق الاوراق المالية : ينبغي ان ينص القانون المنظم لسوق الاوراق المالية ، على وجوب التزام المؤسسات

الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الاوراق المالية لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد قوائمها المالية المنشورة ، وفي الجزائر تخضع كل

المؤسسات للقانون المحاسبي و النصوص المنظمة للعمل المحاسبي ، اما القانون المنظم لسوق الاوراق المالية الحالي فلا ينص

على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك راجع اساسا الى ضعف نشاط بورصة الجزائر .

« دور مجلس المحاسبة و الناشطين المهنيين : ويكون ذلك من خلال :⁴

❖ اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع .

❖ القيام بالدراسات و الابحاث المتعلقة بتكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية .

❖ اقامة ملتقيات وندوات و المشاركة في المؤتمرات التي تسهم في نشر وتعميم تلك المعايير

« تطوير المؤسسات واعادة تاهيلها : المؤسسات هي المعنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية و بالتالي يجب عليها تعديل

او تغيير انظمتها الداخلية بشكل يتوافق ومتطلبات تطبيق تلك المعايير

« دور الاعلام : انه وفي ظل التغيرات التكنولوجية الكبيرة التي يعرفها اصبح للاعلام دور هام في التبليغ و ايصال المعلومات في

اقل وقت ممكن مما يسمح بالتواصل بين جميع الفاعلين كما يسمح بالانخراط في الجهود الرامية لنشر و تعميم تطبيق معايير

المحاسبة الدولية .

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

ب- مقومات التطبيق: يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من اجل تكييف وهيئة البيئة المحلية لتندمج وبشكل سلس في البيئة الدولية، ويمكن ايجاز اهم هذه المقومات فيما يلي:⁵

◀ **عولمة البيئة المحلية:** يعني هذا ان تتوافق البيئة المحلية مع متغيرات و صفات العولمة، من حيث الانضمام الى المؤسسات الدولية والتي من اهمها "المنظمة العالمية للتجارة"، مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤسسة البورصات العالمية..."

◀ **تكييف التشريعات و القوانين و الانظمة وتعديلها مما يتوافق مع المتطلبات الدولية:** ينبغي ازالة اي تعارض بين القوانين و التشريعات المحلية و المتطلبات الدولية، بالشكل الذي يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة، التجارة و محاسبة القطاع المالي وغير ذلك

◀ **البيئة الاقتصادية للبلد وليدة بيئة الاقتصاد الجزئي:** من هذا المنظور لا بد ان يتراجع دور الدولة من دور القائد و الموجه و المسيطر الى دور المنظم و المنسق .

◀ **التكييف الفني و النفسي للأطراف الفاعلة في المجال:** و المقصود بالتكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في الحقل المحاسبي وبشكل كفاء، اما التكييف النفسي فهو ضرورة اقناع مختلف الاطراف الفاعلة بجمعية واهمية الاندماج في العولمة الاقتصادية والتي من مكوناتها الحلقة المحاسبية .

أهداف وأهمية وخصائص SCF

1. أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تكييف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:⁶

- ◀ إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضع المالي، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- ◀ جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- ◀ نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- ◀ عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى مايلي:⁷

- ◀ السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- ◀ إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- ◀ أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية.
- ◀ ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

وهذا فضلا عن الأهداف التالية:⁸

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

- ◀ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- ◀ فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- ◀ تقليص التكاليف الناتجة عن عمليات ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي يعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.
- ◀ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم عناصر الميزانية حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

2. أهمية النظام المحاسبي المالي

- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب مختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:⁹
- ◀ يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين.
 - ◀ يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.
 - ◀ يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.
 - ◀ يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها عالميا.
 - ◀ يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري.
 - ◀ يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
 - ◀ يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.
 - ◀ يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.
 - ◀ يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحابها الأموال الراغبين في الاستثمار.
 - ◀ يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، وهي الأدوات المعتمدة دوليا والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

إضافة إلى هذا فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيحقق مزايا أخرى منها:

- ◀ يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.
- ◀ يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات، وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.
- ◀ سيعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.
- ◀ يؤدي إلى زيادة دور السوق المالية في الاقتصاد الوطني، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصخصة وإنشاء مؤسسات مساهمة مفيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.
- ◀ يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين، سهلة القراءة من المحللين الماليين.

3. خصوصيات النظام المحاسبي المالي

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبة الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:

- ◀ يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية¹⁰.
- ◀ نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.
- ◀ تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة ترتكز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.
- ◀ معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تصدر تباعا وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتواؤها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي تكون لها أهمية بالغة في الجزائر.
- ◀ يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل¹¹.
- ◀ لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي IFRS1.

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

- ◀ لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومة المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2، بالإضافة إلى المعيار الدولي للمعلومة المالية IFRS8 الخاص بالمعلومة حسب القطاعات.
- ◀ يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.
- ◀ لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا تقدير موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن معايير المحاسبة الدولية أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم IAS 37 بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخرى مشتركة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني PCN نذكر منها ما يلي:¹²

- ◀ يحتوي على إطار تصوري مستمد من النظرة الأنجلوسكسونية.
- ◀ تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- ◀ يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجه وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكس PCN الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.
- ◀ إعداد المعايير بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغلب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- ◀ تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.
- ◀ أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- ◀ إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.
- ◀ إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.
- ◀ تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

- مفاهيم نظام المعلومات المحاسبي و المالي :

توجد عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي منها :

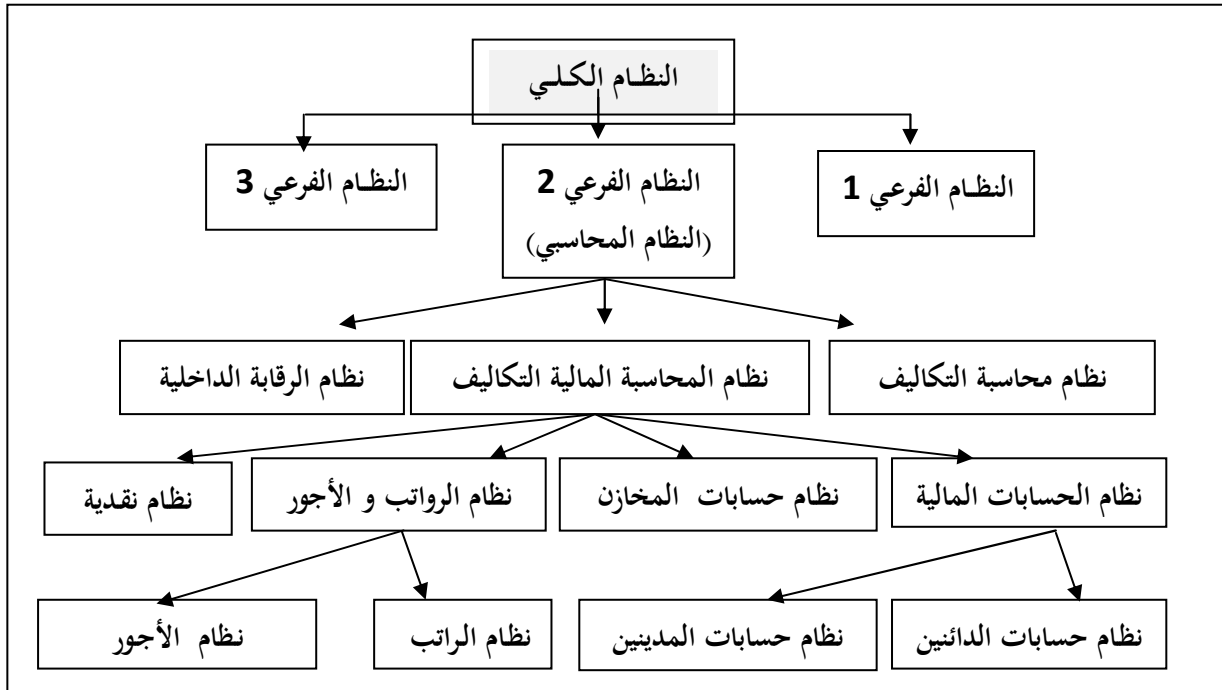
- ❖ نظام المعلومات المحاسبي نظام يختص بجمع و تبويب و معالجة و تخزين و توصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي و الحاضر و المستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.¹³

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

- ❖ هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات إذ يتولى جمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار.¹⁴
 - ❖ كما جاء في تعريف نظام المعلومات المحاسبي و المالي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية و إدارة المؤسسة.
 - ❖ هو نظام فرعي داخل المنشأة الذي يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل في إطار معين و تكون مهمته تجميع و تشغيل و رقابة البيانات طبقا لقواعد و إجراءات محددة بهدف إنتاج و توصيل معلومات تفيد الإدارة و فئات أخرى في اتخاذ القرارات.
- إن نظام المعلومات المحاسبي و المالي يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس و هي إما تاريخية أو مستقبلية و المعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية و تقارير محاسبية (كجدول حسابات النتائج و الميزانية) و التي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرار.

و طبقا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم فإن النظام المحاسبي يضم عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى مثل نظام المحاسبة المالية و نظام محاسبة التكاليف و نظام المراقبة الداخلية ، و كذلك فإن هذه النظم الفرعية تضم عدة نظم فرعية أخرى أقل منها مستوى كنظام النقدية و نظام الأجور و الرواتب و نظام حسابات المخازن و يمكن توضيح ذلك بصورة عامة في الشكل التالي :

النظم الفرعية للنظام المحاسبي وفق المستويات الهرمية



Source: [www. Infotechaccountants. com/ php BBBZ/ index.php](http://www.infotechaccountants.com/php/BBBZ/index.php)

- من خلال التعريفات السابقة لنظام المعلومات المحاسبي فإنه يتوافر مجموعة من الخصائص اللازمة و هي :
1. يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الموارد المادية و البشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي و هو إنتاج و توصيل المعلومات لمستخدمي النظام.

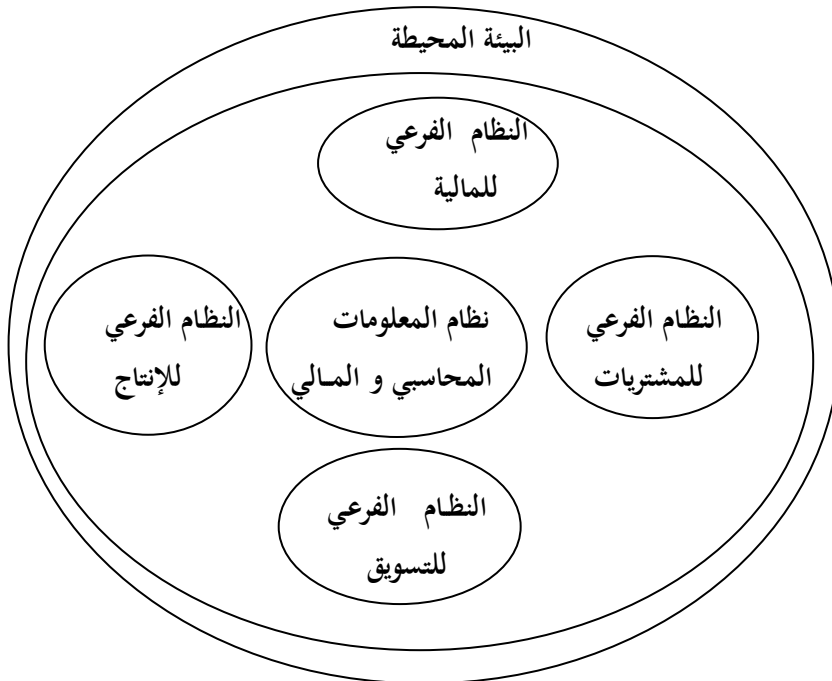
أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

2. تمثل البيانات التي يتم الحصول عليها من بيئة نظام المعلومات المحاسبي في المنشأة التي يعمل فيها النظام كما يمكن أن تمتد البيئة إلى خارج المنشأة من عملاء و موردين مستثمرين و دائنين و جهات حكومية.
3. تنقسم أنشطة نظام المعلومات المحاسبي و المالي إلى ثلاثة مراحل أساسية هي : مرحلة المدخلات و مرحلة التشغيل و مرحلة المخرجات و تتضمن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الأنشطة التي تتطافر مع بعضها لتحقيق الهدف العام من كل مرحلة .
4. يتكون نظام المعلومات المحاسبي و المالي من مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات الدائنين و المدينين و نظام الأستاذ العام و التقارير المالية .

2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي و المالي :

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية و الصناعية و غيرها و يشكل الركيزة الأساسية و المهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية انطلاقا من الآتي:¹⁵
- ❖ نظام المعلومات المحاسبي و المالي هو وحده الذي يمكن الإدارة و الجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) و صحيحة على الوحدة الاقتصادية .
 - ❖ يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات و مستخدمي هذه المعلومات ، و تشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات
 - ❖ يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب - إلى حد ما - من الصحة ، و توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة
 - ❖ أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية بمصطلحات مالية في التخطيط الإستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية.

و يمكن توضيح أهمية نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية بالشكل التالي :

أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية

المصدر : المرجع السابق ص 67

الحوكمة ودعامة نظم المعلومات المحاسبية لها

ومما لا ريب فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات اقتصادية، والذي تلعب فيه المؤسسات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه، ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في الواقع الاقتصادي الجزائري، نظرا لازدياد دور المؤسسات القطاع الخاص، بما يمثل ذلك من ضرورة متابعة أداء تلك المؤسسات، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن.

نشأة وأهمية الحوكمة

منذ سنة 1997، ومع تفاقم الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم يولي نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال".

كما أن الاقتصاديات الناشئة المعتمدة على النظام الرأسمالي المبني على المؤسسات الخاصة والتي عرفت تطورا حتم الفصل بين الملكية و الإدارة ولتفعيل أساليب الرقابة وفقا لعلاقة حماية المصالح المشتركة زادت من أهمية الحوكمة.

مفهوم الحوكمة: تعددت مفاهيم الحوكمة باختلاف الهيئات و الظروف الاقتصادية و نوجز أهم تعريفين

عرفها الكاتب "mokard" على انها علاقة بين مجموعة من الأطراف المشاركين والتي تؤدي الى تحديد توجه و أداء الشركة¹⁶

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بأنها "النظام الذي يوجه و يضبط اعمال الشركة ، حيث يصف و يوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة ، المساهمين و ذوي العلاقة و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها و أسس المتابعة لتقييم و مراقبة الأداء"¹⁷

ومن خلال التعريفات السالفة الذكر يمكن أن نعرف الحوكمة لغة حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، أما اصطلاحا هي القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الأداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

ونشير الى انه تعددت التعريفات للحوكمة باختلاف توجهات و آراء الهيئات المصدرة لها .

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

أهداف ومزايا الحوكمة

من أهم أهداف الحوكمة ما يلي:

- ◀ تحقيق الكفاءة الاقتصادية
- ◀ تحقيق الفاعلية في الوصول للأهداف المنشودة
- ◀ تعزيز الثقة والمصداقية في الشركة وإدارتها
- ◀ حفظ حقوق الأطراف ذات الصلة بالشركة

ومن أهم مزاياها ما يلي:

- ◀ تيسير الحصول على الأموال اللازمة بتكلفة أقل
- ◀ زيادة القدرة التنافسية للشركة
- ◀ الحد من الفساد وتأثيراته السلبية
- ◀ تعزيز النمو الاقتصادي

أسس الحوكمة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيقها

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تلعبها الحوكمة، فقد حرصت العديد من الهيئات و المنظمات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه وفي ما يلي أهم المعايير أو الأسس التي تقوم عليها الحوكمة

1- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

❖ دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- من واجبات المراجعة الداخلية التأكد من وجود نظام للحوكمة في الوحدة وتقوم تطبيقه بشكل سليم.
- تمثل المحاسبة بأدواتها وأهدافها جزءاً هاماً من إطار الحوكمة.

2- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

❖ دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم وهذا ما توفره وظيفة العرض والإفصاح المحاسبي
- الحق في نصيب من أرباح الشركة وهذا ما تظهره قائمة الدخل.
- الحق في الحصول على معلومات عن العمليات الاستثنائية التي تؤثر على الشركة، وهذا ما توفره متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأحداث الهامة.
- الحق في الحصول على المعلومات التي تبين التغيرات في حقوقهم، وهذا ما تظهره قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

3- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- حماية حقوق الأقلية من خلال الإفصاح عن حقوقهم في القوائم المالية.
- الإفصاح عن مخاطر تركيز الأسهم في يد فئة قليلة من كبار المساهمين.
- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بما فيهم كبار المساهمين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء.

❖ دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- تعمل المحاسبة على توفير المعلومات لأصحاب المصالح بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوقهم.
- من جوانب الإفصاح المحاسبي، الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة.

5- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

❖ دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- يعتبر الإفصاح من أهم الوظائف المحاسبية الأمر الذي يمكن معه القول ان هذا المبدأ بكامل قواعده تحققه المحاسبة حيث يتم الإفصاح محاسبيا عن: نتائج العمليات في قائمة الدخل، والحقوق والالتزامات في قائمة المركز المالي، والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وعوامل المخاطرة، والموضوعات المتعلقة بالعمالين وأصحاب المصالح الأخرى في الإيضاحات حول القوائم المالية.
- ينبغي القيام بمراجعة الحسابات بواسطة مراجع خارجي مستقل كفء ومؤهل لتأكيد صدق البيانات المالية، ويكون مسئولاً أمام المساهمين، والمراجعة إحدى فروع المحاسبة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

❖ دعامة نظم المعلومات المحاسبية لهذا المبدأ

- اتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة ودقيقة.
- إعداد الموازنات التقديرية.
- الرقابة المالية بناء على التقارير المحاسبية.
- ضمان نزاهة الحسابات ونظم إعداد القوائم المالية من خلال الاعتماد على معايير محاسبية معتمدة ونظام رقابة داخلي سليم، ومراجعة خارجية.
- وجود نظام لإدارة المخاطر تتحقق المراجعة الداخلية من وجوده وتطبيقه.

أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وإنعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية

الخاتمة:

إن المخطط المحاسبي الوطني ساهم في ظل الاقتصاد الموجه ولكن مع انفتاح الجزائر على الاقتصاد الحر أثبت هذا المخطط محدوديته فكان عائقا كبيرا في مسار التطور الذي عرفته مختلف النواحي الاقتصادية . ففي الوقت الذي حل الدول واكبت تلك التطورات تأخرت الجزائر في مواكبة الركب إلا أن المتغيرات استوجبت عليها القيام بإصلاحات لأنه من المستحيل وفي ظل العولمة الاقتصادية أن تبقى الجزائر عن منأى عما يحدث من حولها ، حيث قامت الجزائر بإرساء نظام محاسبي مالي جديد يركز في مبادئه على معايير المحاسبة الدولية ووفقا لمقاربة مع التشريعات الجزائرية هذا النظام سيسمح من الرفع من جودة وصدق المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مما يولد ثقة لدى الغير من مستعملي هذه الأخيرة.

ونشير هنا الى انه ورغم التشائم الكثير حول مدى جاهزية الاقتصاد الوطني لهذا النظام فان حتمية الظروف استوجبت الاسراع في تطبيقه وسينعكس ذلك إيجابا على مختلف النواحي مما ينقص من حدة تلك الانتقادات ، ولكن لن يتأت ذلك إلا من خلال توفير مجموعة من الشروط يمكن حصر أهمها في :

- ضرورة التكوين القاعدي لهذا النظام في الجامعات وبخاصة مع النظام الجديد
 - تفعيل جانب الاعلامي التعريفي لهذا النظام و أهميته
 - تكوين ورسكلت المحاسبين واخضاعهم للتكوين المستمر وفقا للتغيرات المحاسبية
- كما أن هذا النظام المحاسبي سيرفع من جودة أنظمة المعلومات المحاسبية شريطة التطبيق الجيد له مما يكون له إنعكاسا إيجابيا على الحوكمة السليمة للمؤسسات هذه الأخيرة ولتفعيلها أكثر تتطلب
- تفعيل أجهزة و أدوات مكافحة الفساد
 - إصلاح منظومة القوانين المتعلقة بقواعد التدقيق و الرقابة و تنشيط السوق المالي
- وصفوة الكلام ان الممارسة السليمة لهذا النظام المحاسبي سينعكس إيجابا على مختلف الجوانب وبخاصة الاقتصادية منها ذلك لأنه يدعم ويرفع من مستوى الشفافية و الموثوقية التي يحتاجها أي اقتصاد للنهوض به ، كما أن جودة نظم المعلومات التي يقدمها هذا النظام يمكن من إرساء و تفعيل قواعد الحوكمة للمؤسسات الجزائرية وبخاصة المحاسبية منها مما يساهم في الحد من مستويات الفساد و الغش الاقتصادي .

مراجع و هوامش الدراسة :

- 1- مزياني نور الدين ، فروم محمد صالح ، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، تجارب ، آفاق ، تحديات ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي - الجزائر ، 17-18 جانفي 2010 ، ص 7-8.
- 2- مأمون حمدان ، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين ، سوريا ، 2008
- 3- مزياني نور الدين ، فروم محمد صالح ، مرجع سابق ، ص 11-12
- 4- منصور الزين ، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، تجارب ، آفاق ، تحديات ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي - الجزائر ، 17-18 جانفي 2010 ، ص 10-11 .

5- عبد الناصر نور، طلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق و التطبيق، جامعة الاسراء، الأردن 15-03-2010

6-Marouani Samir, **le projet de nouveau système comptable et financier**, mémoire magistère non publie .ESCd'Alger , 2007,p92

7- الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية ، العدد 2007،02، ص 4

8- ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب،آفاق،تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الجزائر ،17-18 جانفي 2010،ص08

9- عزوز علي،متناوي محمد ،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،تجارب،آفاق،تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي ،الجزائر ،17-18 جانفي 2010،ص07

10- Marouani Samir,op,cit p94

11- Ducasse .E et autre,normes comptables internationales IAS/IFRS,Traduit vers l'Arabe par Bahar Hasna,pages bleues Internationales , Algérie.Novembre 2009,p 75

12- Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales , Gualino éditeur, Paris, 2004 , p37

13- عبد الرزاق محمد قاسم، " نظم المعلومات المحاسبية للحاسوبية " دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، 1998 ، ص 147 .

14- صديقي مسعود " مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية " رسالة ماجستير، معهد العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2000 ، ص 45

15-قاسم محمد ابراهيم ، زيان يحي " نظام المعلومات المحاسبية " وحدة الحداثة للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ،2003، ص 66-67

16-عطا الله وراد خليل ،تادور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في الحاكمية

المؤسسية ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات _تدقيق المصارف و المؤسسات المالية _تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة ،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،24_26 سبتمبر 2005، ص 15-

17-www.cipe_arabia.org/files/html/art0811.htm24/03/2010.14:29: